

OPEN ACCESS

## مَنْظُومَةُ ابْنِ الشُّحْنَةِ فِي عِلْمِ الْبَلَاغَةِ الْعَرَبِيَّةِ (عرض، وتحليل، ونقد)

سليمان العميرات

أستاذ مساعد، جامعة قطر، قسم اللغة العربية وآدابها

salomirat@qu.edu.qa

### ملخص

في أزمان من تاريخ الأمة الإسلامية شاعت المنظومات التعليمية في علوم وفنون مختلفة، وكان لعلم البلاغة نصيب منها، وكانت منظومة ابن الشُّحْنَةِ الحلبِّي الكبير (ت815هـ/1412م) المسماة «مئة المعاني والبيان» أول منظومة بلاغية وصلتنا تامة، وجمعت أبواب البلاغة ومباحثها بإيجاز شديد، فأقبل عليها المعلمون والمتعلمون؛ حفظًا وشرحًا وتدريسًا، ودارت حولها حركة تأليفية واسعة، حتى زادت شروحها على الثلاثين، فطُبع بعضها، وما زال البعض الآخر ينتظر.

ولكن هذه المنظومة -على أهميتها وأثرها في حقل التصنيف البلاغي- لم تحظ بدراسة تحليلية تبين خصائصها؛ وتكشف عن مكانتها من تاريخ الدرس البلاغي؛ حالها حالُّ المنظومات البلاغية الأخرى.

لذا كان هذا البحث الذي يبدأ بتمهيد، ثم يتكلم على هذه المنظومة عرضًا وتحليلًا من حيث: خُطبة الناظم، ومضمون المنظومة، ونسبتها إلى ابن الشُّحْنَةِ، وذووعها، وطبعاتها، وهندستها البنائية، وأسلوب نظمها، ومنهجها، وتأثر ناظمها بالخطيب القزويني، وطريقة عرضه المادة البلاغية، وموضوعات أخرى متفرقة، ثم ينتهي البحث بخاتمة تبين مكانة منظومة ابن الشُّحْنَةِ من تاريخ التأليف البلاغي.

الكلمات المفتاحية: أرجوزة، منظومة، البلاغة، ابن الشُّحْنَةِ

للاقتباس: العميرات س. «منظومة ابن الشُّحْنَةِ في علوم البلاغة العربية (عرض، وتحليل، ونقد)»، مجلة أنساق، المجلد 3، العدد 1 و2، 2018-2019

© 2019، العميرات، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية بواسطة الوصول الحر ووفقًا لشروط Creative Commons Attribution license CC BY 4.0. هذه الرخصة تتيح حرية إعادة التوزيع، التعديل، التغيير، والاشتقاق من العمل، سواء أكان ذلك لأغراض تجارية أو غير تجارية، طالما ينسب العمل الأصلي للمؤلفين.

## A Didactic Poem of Ibn al-Shihnah about the Arabic Rhetoric Presentation, Analysis, Criticism

Suliman Alomirat

Assistant Professor of Arabic rhetoric, Qatar University

### Abstract

In the times of the Islamic nations' history, the *rajaz* poems of education have spread in various sciences and arts and primarily the science of rhetoric has a considerable share in the same. The *rajaz* poem of Ibn Al-Shihne, named (Mi'atu Al-Ma'an' wa Al-Bayan), was the first full rhetorical educational *rajaz* poem we reviewed. In it, the studies of rhetoric were compiled very briefly, so teachers and learners rushed to this *rajaz* poem memorizing, explaining and teaching it. Many books have been written about this *rajaz* poem, so much, that the interpretations were even more than thirty, some of them are printed and some still in the pipeline. However, this *rajaz* poem has gone through an analytical study that shows its characteristics and reveals its value among the historical rhetorical books despite its importance and impact in the composition of the rhetorical – just like the case for the most other rhetorical *rajaz* poems. That is why this research can be instrumental. It begins with an introduction and then talks about it both analytically and demonstratively; and examines this *rajaz* poem in terms of the poet's introduction, the content and its ownership to Ibn Al-Shihne, as well as its spread, its typologies, the method of content composition, linguistic style and scientific method. The research also examines the poem in terms of how the author was influenced by Khatib Qazwini, in addition to the way of presentation of the content of the rhetorical and various other topics. At the end of the research, a conclusion is drawn by showing the importance of Ibn Al-Shihne in the history of the rhetorical authorship.

**Keywords:** Rajaz, Poem, Rhetoric, Ibn Al-Shihne

للاقتباس: العميرات س، «منظومة ابن الشَّحْنَة في علوم البلاغة العربية (عرض، وتحليل، وتقد)»، مجلة أنساق، المجلد 3، العدد 1 و2، 2018-2019

© 2019، العميرات، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية بواسطة الوصول الحر وفقاً لشروط Creative Commons Attribution license CC BY 4.0. هذه الرخصة تتيح حرية إعادة التوزيع، التعديل، التغيير، والاشتقاق من العمل، سواء أكان ذلك لأغراض تجارية أو غير تجارية، طالما ينسب العمل الأصلي للمؤلفين.

## مقدمة

عشرة حُؤُول حالت بين الرّجلين؛ فلم تكد يد الرّدى تغمض عيون صاحب «تلخيص المفتاح» وريث السّكاكي شيخ الطريقة المدرسيّة في التّأليف البلاغيّ سنة 739هـ، حتى ولد ابن الشّحنة الكبير سنة 749هـ.

فأفاد منه، ونظم مطالب تلخيص المفتاح في أرجوزة لطيفة مشتهرة بـ: «مئة المعاني والبيان»، وهي أقدم أرجوزة بلاغية تامّة وصلتنا، وأوجز نظم لتلخيص المفتاح، وقد أقبل عليها الطلاب والمعلّمون -في القديم والحديث- حفظًا وتدريسًا؛ لوجازتها ودقتها.

وهذه الأرجوزة ما تزال إلى يومنا تُدرّس في الحجاز، وفي المغرب العربيّ، في المساجد والمعاهد والجامعات، وقد حظيت بشروح كثيرة في أمصار شتّى، بعضها رأى النور وحقّق وطُبِعَ، وبعضها ما زال ينتظر. وقد أثنى العلماء قديمًا وحديثًا على منظومة «مئة المعاني والبيان»؛ ومن ذلك:

- قول العلامة محمّد المحفوظ (التّنوّاجيويّ) الشّنقيطيّ في ختام شرحه لهذه المنظومة: «هذا النّظم الذي هو أخصرّ وأفيد ما قيل في هذا الفنّ...».
- وقول الميرزا محمد القميّ في بداية شرحه المنظومة: «هذه فوائد علّقته على الأرجوزة المنظومة في فنّ البلاغة؛ لأنها فائقة على سائر ما صنّف في هذه الصناعة؛ لكونها قليلة اللفظ، كثيرة المعاني، قريبة إلى فهم المقاصد للأجانب والأداني»<sup>1</sup>.
- وقول الشارح الحموي (ت بعد 969هـ) وقد أثنى عليها ووصفها بالدّرة الوجيزة، وامتدح اختصارها وسهولتها؛ بقوله: «قد أطلعني بعض الإخوان على هذه الدّرة الوجيزة، وسألني أن أشرحها شرحًا يبين معانيها، ويوضح مبانيها، لما وجدها مختصرة تحتوي على لطائف المعاني، ويسهل أخذها على مُعاني المَعاني»<sup>2</sup>.

## 1- خطبة الناظم

- جرت العادات بأن يفتتح أصحاب الأراجيز التعليميّة البلاغيّة منظوماتهم بخطبة، هي مقدّمة المؤلّف في أيّامنا، وعادة يبيّنون فيها -بعد البسملة والحمدلة والصّلاة- بعض المعلومات، مثل:
- اسم الناظم؛ كقول المرصفي (ت 1300هـ) في منظومته (مُلحة البيان):  
قال الفقير «المرصفيّ زين»  
قرت بنيل القصد منه العين
  - واسم النظم؛ كقول الشنقيطي (ت 1225هـ) في (نور الأفاق):  
وأستعين الله في نيل النّجاح  
في رَجَزٍ سَمِيئَةٍ: «نور الأفاق»

1- الميرزا محمد القميّ، إنجاح الطالب في الفوز بالمآرب (مخطوط)، مكتبة السيد المرعشي برقم 1587، ومكتبة الإمام الرضا برقم 3985، 4035.

2- محب الدين الحموي، شرح منظومة ابن الشّحنة في البلاغة.

- وهدف النظم: كقول الأخصري (ت953هـ) في (الجوهر المكنون):  
وقَدْ دَعَا بَعْضُ مِنَ الطُّلَابِ لِرَجْزِ يَهْدِي إِلَى الصَّوَابِ

- ومصادر النظم: كقول الميرزا قوام الدين القزويني (ت1150هـ) في (منظومة البيان):  
وقد حَوَتْ مَقاصِدَ التَّلْخِصِ وهو مُلَخَّصٌ مِنَ التَّلْخِصِ

- وقد يكشفون منذ البداية أيضًا عن عدّة أبياتها، وبحرها، ومحتواها، ومنهجها، إلى غير ذلك.  
أما ابن الشحنة فاقصرت خطبته على البسملة والحمدلة والصلاة، وعلى محتوى الأرجوزة، وبحرها، وعدّة أبياتها؛ بقوله:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ الَّذِي اضْطَفَأَ

مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَبَعْدُ قَدْ أَحْبَبْتُ أَنْ أَنْظِّمَ

فِي عِلْمِي الْبَيَانَ وَالْمَعَانِي أَرْجُوزَةً لَطِيفَةً الْمَعَانِي

أَبْيَاتُهَا عَنْ مِئَةِ لَمْ تَزِدْ فَقُلْتُ غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حَسَدِ

## 2- مضمون المنظومة

أغلب المنظومات التعليمية البلاغية كانت اختصت بفن من فنون هذا العلم، ف«منظومة الاستعارات» للطلباوي (ت1014هـ) اختصت بالاستعارات، و«حسن المجاز بضبط علاقات المجاز» للسندوبي (ت1097هـ) مختصة بالمجاز و«ياقوتة البيان» للإفراني (ت1156هـ) مختصة في علم البيان، وأمثلة ذلك كثيرة.

أما منظومة ابن الشحنة فحوت بين تفعيلاتها فهرس القواعد النظرية لفنون البلاغة الثلاثة، فأنت تتابع القزويني بدقة في كتابه «تلخيص المفتاح»؛ وخاصة في علمي المعاني والبديع، أما في علم البيان - خاصة - فقد اختصر الناظم اختصارًا شديدًا يكاد يكون مخلًا؛ فلم يقسم العلم إلى أبواب، وهذا الصنيع مكنه من جعل البيت الواحد - أحيانًا - يشتمل الكلام على بابين مختلفين، وقد سار على طريقة القزويني وإن لم يصرح بذلك، وسلف قوله في خطبة النظم:

وَبَعْدُ قَدْ أَحْبَبْتُ أَنْ أَنْظِّمَ .....

فِي عِلْمِي الْبَيَانَ وَالْمَعَانِي أَرْجُوزَةً لَطِيفَةً الْمَعَانِي

من غير التفات لعلم البديع، مع أنه وقّف عليه القسم الثالث من أرجوزته، وسنأتي على تعليل ذلك بُعيد قليل.

### 3- نسبة المنظومة إلى ابن الشُّحنة

اشتهرت نسبة هذه المنظومة إلى محب الدين ابن الشُّحنة الكبير (ت 815هـ)، في الكتب التي ترجمت له، وفي كتب المصنفات والمصنفين، ولم يقع في ذلك لبس سوى ما كان من العلامة آغا بزرك الطهراني في الذريعة (أ/2444)، و(م/8378)<sup>3</sup>؛ إذ نسب المنظومة للميرزا محمد المشهدي، الذي ما هو إلا واحد من شراحها.

### 4- ذبوع المنظومة

هذه المنظومة التي تُعدّ نظماً لتلخيص المفتاح قد طارت شهرتها، وفاقت في ذلك منظومات التلخيص الأخرى؛ مثل: (عقود الجمان) للسُّيوطي؛ لأنها أقدم؛ فالسُّيوطي (ت 911هـ)، وابن الشُّحنة (ت 815هـ)، وهي أيضاً منظومٌ قريب المنال، ومختصر جداً، بينما (عقود الجمان) ألفيةٌ طويلة، زاد فيها السُّيوطي على التلخيص أموراً كثيرة. وإنّ هذا الاختصار مع تكثيف العبارة جعل حفظها بين طلبة العلم سائغاً شائعاً، وأقبل الناس على استنساخها.

### ومن دلائل شيوع هذه المنظومة:

- 1- أنّها نالت من الاهتمام وكثرة الشروح ما لم تحظ به منظومة بلاغية أخرى، ومن هذه الشروح المطبوعة:
- الحَمَوِي، محب الدين أبو بكر (ت 1016هـ)، شرح منظومة القاضي محب الدين ابن الشُّحنة في المعاني والبيان. ط 1، تحقيق د. زكرياء توناني، تونس: دار المازري، 2019.
- العمري، ابن عبد الحق (ت نحو 1024هـ). دُرر الفرائد المستحسنة في شرح منظومة ابن الشُّحنة في علوم المعاني والبيان والبديع. ط 1، تحقيق د. سليمان العميرات، بيروت: دار ابن حزم، 2018.
- الحلبي، أبو الإقبال صنع الله (ت 1120هـ). شرح صنع الله الحلبي على منظومة مائة المعاني والبيان لابن الشُّحنة الحلبي. ط 1، اعتنى به يونس زواوي، بيروت: دار الكتب العلمية، 2018.
- الأهدل، محمد بن عبد القادر (ت 1266هـ). دفع المحنة عن قارئ منظومة ابن الشُّحنة. ط 1، تحقيق د. زكرياء توناني، بيروت: دار الكتب العلميّة، 2013.
- الشنقيطي، محمد المحفوظ. نُورُ الأفنان على مئة المعاني والبيان. ط 1، الدوحة: دار الكتب القطريّة، 1995.
- البيضاني، صالح. محاسن الصياغة شرح منظومة مائة المعاني والبيان في علوم البلاغة. ط 2، بيروت:

3- السيد محمد رضا الحسيني، «تحقيق النصوص بين صعوبة المهمة وخطورة الهفوات» مجلة تراثنا، مج 9، ع 4 (شوال 1407هـ)، ص 20.

دار اللؤلؤة، 2014.

- الديوه جي، أحمد بن أحمد. شرح منظومة ابن الشحنة في علم البلاغة، ط 1، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2013.
- السريحي، إبراهيم الفقيه. الجواهر الحسان شرح مئة المعاني والبيان في علم البلاغة، المدينة المنورة: دار النصيحة، 2014.
- توناني، زكرياء. إضاءة الدُّجْنَة في حل ألفاظ منظومة ابن الشحنة في علم البلاغة، ط 1، بيروت: دار ابن حزم، 2015.

فضلاً عن الشروح المخطوطة؛ إذ سُرحَتْ هذه المنظومة ودُرِّست في المشرق والمغرب على حدٍّ سواء، بآية أن شارحها الحمويّ وكذا العمريّ من (الشَّام) وقد عثرنا على نسخة من شرح العمريّ بخطٍّ مغربيّ، وشارحها الميرزا من (بلاد فارس)، وشارحها الأهدل من (اليمن) وكذا شارحها البيضاني من اليمن، وشارحها الشَّنْقِيْطِيّ من (موريتانيا)، وشارحها الديوه جي من (العراق) وشارحها توناني من (الجزائر)، وغير ذلك. وهذه المسألة تستحقُّ بحثاً خاصّاً يدرس الحركة التأليفية الدائرة حول منظومة ابن الشحنة، يحلّل هذه الشروح المطبوعة والمخطوطة والصوتية. بالإضافة إلى كثرة النسخ الخطية لها في متاحف العالم ومكتباته<sup>4</sup>. وهي لا تزال تُدرّس إلى اليوم، وفي شبكة الإنترنت عشرات الشروح (تسجيلات صوتية ومرئية) لأساتذة يشرحونها في المعاهد والمساجد.

## 5- طبعات المنظومة

طُبِعَتْ منظومة ابن الشحنة البلاغية غير مرة طبعات أكثرها غير علمية، ومن أولئك:

- 1- طبعة مصر في كتاب (مجموع مُهَمَّات المتون) الذي أعيد طبعه مراراً في سنة (1297هـ)، و(1303هـ)، و(1304هـ)، و(1323هـ)<sup>5</sup>، و(1369هـ)، وبالدوحة (1981م) وهي طبعة مصورة عن المصرية لا تختلف عنها إلا بالفهارس التي صنعها المحقق.

- 2- وطبعة إيران سنة (1300هـ) ضمن مجموعة متون<sup>6</sup>، ثم طبعت في إيران مرة ثانية سنة (1316هـ) مع مجموعة من المتون منها «عقود الجمان»، وتقع منظومتنا هذه في (ص 112-123) من هذه المجموعة، وذلك باهتمام الشيخ أحمد الشيرازي<sup>7</sup>. وجاءت الطبعة الإيرانية سقيمة كسابقتها المصرية؛

4- من النسخ المخطوطة لمنظومة ابن الشحنة في البلاغة: نسخة دار الكتب المصرية (13959)، ونسخة الأزهر الشريف (311591)، ونسخة ظاهريّة 1 (10548)، ونسخة ظاهريّة 2 (4608)، ونسخة ظاهريّة 3 (م 2222)، ونسخة ظاهريّة 4 (م-ش 12395)، ونسخة ظاهريّة 5، موجودة في مركز جمعة الماجد للتراث (م-ف 2084)، ونسخة المدينة المنورة 1، رقمها في الحاسب: (5/2844)، ورقم الحاسب: (24/205) مصدرها: تونس، دار الكتب الوطنيّة (4109). ونسخة المدينة المنورة 2، رقم القسم (7/1786)، رقم الحاسب 24/70 مصدرها: العراق-بغداد، مكتبة الأوقاف العامة. وللمنظومة نسخة مخطوطة عنونت فيها باسم (المنظومة البيانية المحيية)، برقم (966) في المخطوطات اللغوية في المتحف العراقي. ونسخة برلين (7254)، ونسخة جوتا (2788).

5- عبد الله الحبيشي، جامع الشروح والحواشي (أبو ظبي: المجمع الثقافي، 2004)، 1892/3.

6- السيد محمد رضا الحسيني، «الأرجوزة اللطيفة في علم البلاغة» مجلة تراثنا، مج 9، ع 4، (شؤال).

7- المرجع نفسه، مج 4، ع 4، (ربيع 1406هـ)، ص 210.

بآية قول السيد محمد رضا الحسيني معلقاً على هذه الطبعة في مقالته: «النُّصوص بين صعوبة المهمة وخطورة الهفوات»: «وأما المطبوعة المصرية فلا تمتاز بشيء؛ لأنها مليئة بالأخطاء، مع أنها توافق المطبوعة الإيرانية التي اعتمدها المحقق<sup>8</sup>، في أكثر المواضع»<sup>9</sup>.

3- وطُبعت المنظومة -في كتب أخرى- كلها طبعات مصورة عن الطبعة المصرية تصويراً دون أيّ تغيير يذكر؛ فهي في الحقيقة لا تعد طبعات جديدة، وإنما تلحق بالطبعة المصرية، ومنها: كتاب (متون البيان والأدب) في دار ابن حزم، 2005م.

4- وطبعة مجلة تراثنا: طبعت بعنوان: «الأرجوزة اللطيفة في علوم البلاغة» بتحقيق: السيد محمد رضا الحسيني في مجلة تراثنا الفصلية، في العدد الرابع (ص 209-217)، السنة الأولى، ربيع 1406هـ. وهذه الطبعة لا تسدّ الحاجة العلمية؛ لأنّ المحقق لم يعتمد على أي نسخة خطية للمنظومة، بل اعتمد على ثلاث نسخ خطية لأحد شروح المنظومة الموسوم بـ «إنجاح الطالب في الفوز بالمآرب»، واعتمد على الطبعين الإيرانية الثانية والمصرية، بالإضافة إلى أنه نسب الأرجوزة -والتي هي لابن الشُّحنة الكبير- إلى الميرزا محمد بن محمد رضا القمّي المشهدي؛ اعتماداً على ما ذكره الشيخ آغا بزرك الطهراني في الذريعة في حرف الألف برقم (2444)، وفي حرف الميم برقم (8378).

5- طبعة دار الكتب العلمية، عام 2014م، بعنوان: «منظومة مائة المعاني والبيان - في البلاغة» اعتمدت على ستّ نسخ خطية. وهي طبعة جيّدة.

6- طبعة دار ابن حزم، ضمن كتاب «دُرر الفرائد المستحسنة في شرح منظومة ابن الشُّحنة في علوم المعاني والبيان والبدیع» اعتمدت على ثلاث عشرة نسخة خطية، وهي الطبعة العلمية الأكثر دقة واستقصاء.

#### 6- الهندسة البنائية للأرجوزة

يكاد هيكل الأرجوزة البلاغية عامة يكون متماثلاً أو متشابهاً؛ يتشكّل من: مقدّمة، وعرض، وخاتمة.

- أمّا المقدّمة فتبدأ في الغالب بخطبة للناظم يبيّن فيها -كما أسلفنا- بعد البسملة والحمد والشكر والصلاة ما يشاء من معلومات تدور في فلك أرجوزته.

- وأما العرض فهو جوهر الأرجوزة ومادتها البلاغية يتسع لكل المضامين التي ينوي الراجز إيرادها، سواء كان بنوع من التكميف والاختصار أحياناً، أم كان بشيء من التوسع والإطناب حيناً.

وقد أخذ ابن الشُّحنة بمبدأ الاختصار، فعرض علوم البلاغة حريصاً على الإيجاز، بخلاف من جاء

8- يقصد المحقق نفسه؛ لأنه حقق المنظومة كما سيأتي بعبء أسطر.

9- يُنظر: مجلّة تراثنا، مج 9، ع 4، ص 22. وفي قوله: «مع أنها توافق المطبوعة الإيرانية» إيهام بأنّ الطبعة الإيرانية سابقة للمصرية، وهو بخلافه.

بعده فطوّل حتّى أضاع وأملّ، وانساق وراء كثرة التقسيمات، والمجادلات، والمناقشات المبسوطة في كتب الشروح والحواشي.

- وأما الخاتمة فتتضمن غالبًا الدعاء، والشكر، والتوسل إلى الله تعالى برسوله الكريم، أما ابن الشحنة فلم يتبع هذا النهج، بل ختم أرجوزته بأسلوب محكم متين، لا حشو فيه؛ فقال في البيت الأخير متكلّمًا على مواضع التأنق في الكلام:

بِرَاعَةِ اسْتِهْلَالٍ، انْتِقَالُ حُسْنِ الْحِتَامِ انْتَهَى الْمَقَالُ

ولو تكلمنا -بعد هذا- على هيكل أرجوزة ابن الشحنة في علم البلاغة؛ لقلنا: بلغت هذه المنظومة مئة بيت، على كامل الرجز الذي نظم أكثر أهل العلم منظوماتهم عليه؛ لسهولة حفظه وسهولة نظمه؛ مرتبة على النحو الآتي:

الآيات (1-4) خطبة الناظم.

(5-9) مقدّمة في الكشف عن معنى الفصاحة والبلاغة.

(10) التنبيه على انحصار الخبر في الصادق والكاذب.

(11-12) تعريف علم المعاني، وحصر أبوابه الثمانية.

**(13-74) الفن الأول: علم المعاني؛ وانقسمت أبوابه الثانية كالآتي:**

(13-18) الباب الأول: أحوال الإسناد الخبري.

(19-36) الباب الثاني: أحوال المسند إليه.

(37-43) الباب الثالث: أحوال المسند.

(44-51) الباب الرابع: أحوال متعلقات الفعل.

(52-57) الباب الخامس: القصر.

(58-67) الباب السادس: الإنشاء.

(68-70) الباب السابع: الفصل والوصل.

(71-74) الباب الثامن: الإيجاز والإطناب والمساواة.

**(75-89) الفن الثاني: علم البيان؛ وانقسم الكلام عليه كالآتي:**

(75-76) تعريف علم البيان.

(76-77) أبواب علم البيان.

(78-79) التشبيه - طرفاه.

(80-81) التشبيه - وجهه.

(82) التشبيه - أدواته.

(83) التشبيه - أغراضه.

(84) التشبيه - أقسامه باعتبار كل ركن.

(84) المجاز.



(85) المجاز - أقسامه.

(85) الاستعارة.

(87-86) الاستعارة - أقسامها.

(88) الكناية.

(89-88) الكناية - أقسامها.

**(95-90) الفن الثالث: علم البديع؛ وانقسم الكلام عليه كالآتي:**

(90) تعريف علم البديع.

(91) علم البديع اللفظي.

(95-92) علم البديع المعنوي.

(99-96) السرقات الشعرية، وما يتصل بها.

(100-99) مواضع الحسن في الكلام.

7- أسلوبه في نظمه

صحيح أن ابن الشُّحنة عرف مشتغلاً بالأدب والبيان والنحو والتفسير، وعرف بطلاوة شعره، لكن هذه الملكة لم تظهر جلية في هذا النظم؛ فقد قيّده المادة العلمية المبتغى إيرادها، وحكمه الهم التعليمي، فحمله على تبسيط لغته، فاستحالت لغة سهلة المأخذ، عاطلاً من ألوان التحسين وضروب المجازات، وليس الأمر خاصاً بأرجوزة ابن الشُّحنة بل يكاد يكون عامّاً في سائر الأراجيز والمنظومات التي تبتغي توصيل العلوم، أو الفنون، أو المعارف.

وإنّ النزعة التعليمية كانت حاضرة في الأرجوزة، ومن ذلك قوله: «اجتهد أن تعرفه»، و«فافهم»، و«تأمل»، و«انتبه»، و«فاعرفا».

8- منهجه في الأرجوزة

ستتعرف منهجه فيها من خلال الوقوف على ثلاث نقاط؛ هي:

1- الحدّ

2- التقسيم

3- الإيجاز

سنقف عند هذه المرتكزات؛ لأنها تعتمد من قبل الرّجّاز حيث تكون الغاية تعليمية، ولأنّ هذه الأرجوزة نظمت لأجل هذه الغاية؛ نقول:

**1. (الحدّ):** وهو شأن أهل المنطق، حيث به يتمّ تعريف الشيء وضبطه وحصره بدقة، ولا يتأتى حدّ شيء إلا بعد الإحاطة به، واستيعاب مفرداته الكلية والجزئية، وظاهر أنّ الناظم قد ذكر حدود بعض المصطلحات متصرّفاً فيها، وتحقّف من بعض، ومن ذلك مثلاً، أنّه:

- ذكر حدّ (علم المعاني) بقوله:  
وَعَرَبِيّ اللَّفْظِ ذُو أَحْوَالٍ يَأْتِي بِهَا مُطَابِقاً لِلْحَالِ  
عَرَفَاتُهَا عِلْمٌ هُوَ الْمَعَانِي

وكان القزويني حدّه بقوله: «هو علمٌ يُعرفُ به أحوالُ اللَّفْظِ العَرَبِيِّ التي بها يُطابِقُ مُقتضى الحال»<sup>10</sup>.

- وذكر حدّ (علم البيان) بقوله:  
عِلْمُ الْبَيَانِ مَا بِهِ يُعَرَّفُ إِيرَادُ مَا طُرُقُهُ تَخْتَلِفُ  
فِي كَوْنِهَا وَاضِحَةً الدَّلَالَةَ

وكان حدّه القزويني بقوله: «هو علمٌ يُعرفُ به إيرادُ المعنى الواحد، بطرقٍ مختلفةٍ، في وضوح الدلالة عليه»<sup>11</sup>.

- وذكر حدّ (علم البديع) بقوله:  
عِلْمُ الْبَدِيعِ وَهُوَ تَحْسِينُ الْكَلَامِ بَعْدَ رِعَايَةِ الْوُضُوحِ وَالْمَقَامِ

وكان القزويني قال في حدّه: «هو علمٌ يُعرفُ به وجوهُ تحسينِ الكلام، بعد رعاية المطابقة، ووضوح الدلالة»<sup>12</sup>.

- وذكر حدّ (الكناية) بقوله:  
وَمَا بِهِ لَازِمٌ مَعْنَى وَهُوَ لَا مُتَمَنِعاً كِنَايَةً،

وكان قال القزويني في حدّها: «لفظٌ أُريدَ به لازمٌ معناه، مع جواز إرادته معه»<sup>13</sup>.

- ولم يحدّ (القصر)؛ فقال في مطلع بابه:  
الْقَصْرُ نَوْعَانِ: حَقِيقِيٌّ، وَذَا نَوْعَانِ: وَالثَّانِي الْإِضَافِيُّ كَذَا

ولم يحدّ (الإنشاء)؛ فقال في مطلع بابه:  
يَسْتَدْعِي الْإِنشَاءُ إِذَا كَانَ طَلَبُ مَا هُوَ غَيْرٌ حَاصِلٍ،

وفي هذا يتابع التلخيص.

- ولم يحدّ (التشبيه) قط، فقال:  
إِمَّا مَجَازاً مِنْهُ اسْتِعَارَهُ تُنْبِي عَنِ التَّشْبِيهِ أَوْ كِنَايَةً  
وَطَرَفَا التَّشْبِيهِ حِسِّيَّانِ

مع أن القزويني حدّه بقوله: «الدلالة على مشاركة أمرٍ لأمرٍ في معنى.....»<sup>14</sup>.

10- عبد الرحمن الخطيب القزويني، تلخيص المفتاح (بيروت: دار الكتب العلمية، 2007)، ص 19.

11- المرجع السابق، ص 72.

12- المرجع نفسه، ص 94.

13- المرجع نفسه، ص 91.

14- المرجع نفسه، ص 72.

- وكذلك فعل بـ(المجاز) فمرّ عليه مرور الكرام قائلاً:

..... ثُمَّ الْمَجَازُ فَافْهَم

مُفْرَدٌ، أَوْ مُرَكَّبٌ، وَتَارَهُ يَكُونُ مُرْسَلًا، أَوْ اسْتِعَارَهُ

وقد كان القزويني حدّ الحقيقة بما يخرج المجاز، ثم عرّف كلّاً من أنواعه<sup>15</sup>. ومّا سبق نرى أنّ الناظم قد حرص على ذكر حدّ كلّ علم من علوم البلاغة، وجاءت حدوده فيها اختلاف عن حدود القزويني من حيث ترتيب الكلمات في الجملة الواحدة من غير إخلال بالمعنى، وهذا لضرورة النظم.

أمّا تقسيمات العلوم ومباحث كل علم فقد أغفل الناظم إيراد حدود معظمها، فاعتذر له عن بعضها بأنّ القزويني لم يحدّها في التلخيص فتابعه الناظم، واعتذر له عن البعض الآخر بأنه كان يطلب الاختصار، ولا سيما أنه ألزم نفسه -منذ البداية- بأن تكون أرجوزته على مائة بيت.

**2. (التقسيم):** وهذا المرتكز بدا واضحاً عند السكّاكي (ت626هـ) في كتابه «مفتاح العلوم»، وهو

من مرتكزات الأسلوب التعليمي المعتمد على التقسيمات والتفريعات والتعريفات، مما يعين الطالب على تصور كليات العلم وجزئياته، والناظم -في أرجوزته- نحاه هذا النحو؛ ومن ذلك:

- قوله في (التشبيه):

فَبَاعْتِبَارِ كُلِّ رُكْنٍ أَقْسِمِ أَنْوَاعَهُ، .....

- وقوله في (الكناية):

وَمَا بِهِ لَازِمٌ مَعْنَى وَهُوَ لَا مُتَمَعّاً كِنَايَةً، فَاقْسِمِ إِلَى

إِرَادَةِ النَّسْبَةِ، أَوْ نَفْسِ الصِّفَةِ أَوْ غَيْرِ هَذَيْنِ، اجْتَهِدْ أَنْ تَعْرِفَهُ

- وقوله في (المجاز):

..... ثُمَّ الْمَجَازُ فَافْهَم

مُفْرَدٌ، أَوْ مُرَكَّبٌ، وَتَارَهُ يَكُونُ مُرْسَلًا، أَوْ اسْتِعَارَهُ

- وقوله في (القصر):

الْقَصْرُ نَوْعَانِ: حَقِيقِيٌّ، وَدَا نَوْعَانِ: وَالثَّانِي الْإِصَابِيُّ كَذَا

فَقَصْرُ صِفَةٍ عَلَى الْمَوْصُوفِ وَعَكْسُهُ مِنْ نَوْعِهِ الْمَعْرُوفِ

15- المرجع السابق، ص 81-83، ص 88.

- وقوله في (الإيجاز والإطناب):  
 تَوْفِيَةٌ الْمَتَّصُودِ بِالنَّاقِصِ مِنْ لَفْظٍ لَهُ الْإِيْجَازُ، وَالْإِطْنَابُ إِنْ  
 بَزَائِدٍ عَنْهُ، وَصَرَبَا الْأَوَّلِ: قَصْرٌ، وَحَذْفُ جُمْلَةٍ أَوْ جُمْلٍ  
 أَوْ جُزْءٍ جُمْلَةٍ، وَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنْوَاعٌ وَمِنْهَا الْعَقْلُ  
 وَجَاءَ لِلتَّوَشِيْعِ بِالتَّفْصِيْلِ ثَانٍ، وَالْإِعْتِرَاضِ، وَالتَّذْيِيْلِ

ونرى أنّ النَّاطِمَ -على أخذه بمبدأ التقسيم- لم يبلغ فيه، ولم ينصرف إلى تتبع التقسيمات العديدة؛ بغية الإيجاز.

### 3. (الإيجاز):

هذه المنظومات ومعها المتون جعلت مختصرة لهدف تعليمي صرف، ولعل الناظم بالغ في الإيجاز إلى درجة لو أنه تعداها لأخل بالمعنى، وهذا الإيجاز يصرف عن الطالب الكلل والملل، ويحفظ عليه وقته وطاقته، ويشجعه على حفظ الأرجوزة، وهذه الأرجوزة -كما سلف- هي أوجز نظم لـ«تلخيص المفتاح».

### 9- تأثر الناظم بالخطيب القزويني

- تقرب هذه الأرجوزة من متن «تلخيص المفتاح» بشكل واضح، حتى إنها لتعد مسرداً لمطالبه.  
 - فقد تبنّى ابن الشُّحنة نهج القزويني في أغلب الأرجوزة؛ من نحو:  
 1- قوله في البيت السادس في الكلام على شروط فصاحة الكلمة:  
 وَكَوْنِهِ مُخَالِفَ الْقِيَاسِ ثُمَّ الْفَصِيْحُ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ

فقوله: «مخالف القياس» متابعة للقزويني.

وفي عبارة القزويني: «مخالفة القياس»<sup>16</sup> نظر؛ فهو يريد أنّ الكلمة إذا خالفت القياس -ولو ثبتت بالسّماع- هي خارجة عن مضمار الفصاحة. ونحن نعلم أنّ الرعيّل الأول من علماء العربية اعتمد على أصول لعمله في وضع قواعد النحو والصرف:  
 أولها: السماع من القرآن الكريم، وبعض الأحاديث<sup>17</sup>، وكلام العرب الفصحاء شعراً ونثراً في زمن الاحتجاج؛ وتتجلّى لك أهمية السماع بالنظر في «كتاب سيبويه»؛ ففيه خمس وتسعون وثلاث مئة آية من آي القرآن الكريم، وفيه تسعة وأربعون ألفاً من شواهد الشعر، وفيه ما لا يحصى من كلام العرب وأحاديثهم<sup>18</sup>.

16- عبد الرحمن الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة (بيروت: دار الجليل).

17- فقد كان بعض النحاة ولاسيما المتقدمون يصدون عن هذه المادة اللغوية (الحديث النبوي الشريف) لأسباب. محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي (اللاذقية: جامعة تشرين، 1979)، ص 48-55.

18- المرجع نفسه، ص 17.

وثانيها: الاستدلال الذهني الذي أهمُّ ضروره: القياس، والعلّة. ومعلوم أنّ أولى وظائف القياس بعد معالجة المادة المسموعة هي استنباط القاعدة؛ وهكذا يتضح أن السماع مرحلة سابقة للقياس في عمل أهل النحو والتّصريف، ونحن نقيس على المسموع، فكيف يسلم للقرويني أنّ الكلمة تختل فصاحتها إذا خالفت القياس مع معاضدة السماع لها؟! ومن أظهر النصوص التي تدل على اعتدادهم بالسماع، ووجوب التوقف عنده؛ قول أبي علي الفارسي (ت377هـ): «ولو لم يعاضد القياسُ السماعَ حتّى يجيء السَّمْعُ بشيءٍ خارجٍ عن القياسِ، لَوَجِبَ اطِّراحُ القياسِ والمصيرُ ما أتى به السَّمْعُ؛ ألا ترى أنّ التعلّق بالقياس من غير مراعاة السماع معه يؤدّي إلى الخروج عن لغتهم، والنطق بما هو خطأ في كلامهم، فلو أعلّلت نحو: {استحوذ} [المجادلة:19]، ولم تُراع فيه السماع، وقُلّت: إنّ بابَه كلّه جاء مُعلّلاً؛ نحو: (استعاد) و(استفاد) كُنْتَ ناطقاً بغير لغتهم... فالقياسُ أبداً يُتركُ للسماع... أمّا أن يُترك السماعُ للقياس فخطأ فاحشٌ، وعدولٌ عن الصّواب»<sup>19</sup>. ولعله لو اشترط عدم مخالفة الوضع اللغوي لكان أحسن؛ فثمة كلمات مطردة في الاستعمال شاذة في القياس؛ نحو: «استنوق الجمّل» وردت عن العرب الأفحاح، فماذا يقال فيها؟

وكان السُّبكي (ت773هـ) تعقب القرويني بقوله: «وقد يردُّ على المصنّف ما خالف القياس وكثر استعماله، فورد في القرآن، فإنّه فصيحٌ؛ مثل: {استحوذ} [المجادلة:19]»<sup>20</sup>، وكذا لسعد الدين التفتازاني (ت793هـ) استدراك في المطول<sup>21</sup>. وكان ابن سنان الخفاجي (ت466هـ) استفاض في الكلام على هذا الشرط وفصل فيه القول؛ فأدخل فيه كل ما ينكره أهل اللغة، ويرده علماء النحو من التصرف الفاسد في الكلمة، وإن رأى أن ليس له كبير تأثير في فصاحة الكلمة<sup>22</sup>، ومع ذلك فإنك تجد الناظم يتابع القرويني.

2- وأيضاً لا يخفى أنّ السكّائي أنكر وجود المجاز العقلي في الكلام، بل نظمه في سلك الاستعارة بالكناية، وعده «الأصل الثاني من علم البيان»<sup>23</sup>، ثم جاء القرويني -خلافاً للسكّائي والبدر بن مالك<sup>24</sup> والرّازي- وأدخل بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم المعاني، وعقد له فصلاً خاصّاً بعنوان: «الإسناد منه حقيقة عقلية، ومنه مجاز عقلي»<sup>25</sup>، وختمه بقوله: «إنّنا لم نورد الكلام في الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان -كما فعل السكّائي ومن تبعه- لدخوله في تعريف علم المعاني دون تعريف علم البيان»<sup>26</sup>.

19- أبو علي الفارسي، المسائل الحليّيات (دمشق: دار القلم، 1987)، ص 226. ومحمد عبد الله قاسم، الأصول الصرفية والنحوية في الحجة لأبي علي الفارسي (دمشق: دار البشائر، 2008)، مج 1، ص 460.  
20- بهاء الدين السُّبكي، عروس الأفرح في شرح تلخيص المفتاح (بيروت: دار الكتب العلمية، 2001)، مج 1، ص 187.  
21- سعد الدين التفتازاني، المطول (بيروت: دار الكتب العلمية، 2007)، ص 143.  
22- ابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة (القاهرة: دار قباء، 2003)، ص 96-111.  
23- أبو يعقوب السكّائي، مفتاح العلوم (بيروت: دار الكتب العلمية، 2000)، ص 466. وأحمد مطلوب، البلاغة عند السكّائي (بغداد: مكتبة النهضة، 1964)، ص 326-328.  
24- بدر الدين بن مالك، المصباح في المعاني والبيان والبدیع (بيروت: دار الكتب العلمية، 2001)، ص 171.  
25- عبد الرحمن الخطيب القرويني، تلخيص المفتاح (بيروت: دار الكتب العلمية، 2007)، ص 21. والقرويني أضاً، الإيضاح. مرجع سابق، مج 1، ص 80.  
26- المرجع نفسه، مج 1، ص 103. ويُنظر: أحمد مطلوب، القرويني وشروح التلخيص. ص 362.

فما كان من الناظم ابن الشُّحنة إلا أن أدرج الإسناد وتقسيماته إلى حقيقة عقلية ومجاز عقلي في علم المعاني؛ في البيتين (17-18)؛ متابعةً للقزويني؛ على أن التفتازاني كان قد دفع مزعم القزويني هذا؛ بقوله: «فإن قيل: فلم لم يذكُر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان، كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه؟ قلنا: قد زعم أنه داخلٌ في تعريف علم المعاني دون البيان، فكأنه مبنيٌّ على أنه من الأحوال المذكورة في التعريف؛ كالتأكيد، والتجريد عن المؤكِّدات، وفيه نظر؛ لأنَّ علمَ المعاني إنما يُبحثُ فيه عن الأحوال المذكورة من حيث إنه يُطابقُ بها اللَّفظُ مُقتضى الحال. وظاهرٌ أنَّ البحثَ في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكونُ داخلًا في علم المعاني، وإلا فالحقيقة والمجاز اللغويان أيضًا من أحوال المُسنَد إليه والمُسنَد؟»<sup>27</sup>.

3- وكذا كان القزويني أول من اتجه إلى إلحاق موضوع السرقات الشعرية وما يتصل بها في نهاية علم البديع، فتابعه الناظم في ذلك أيضًا.

- على أن الناظم لم يتابع القزويني دومًا:

1- ففي بعض مواضع عدل عن تسميات القزويني إلى تسميات السَّكَّاكي؛ كقوله في البيت الخامس والتسعين:

وَالسَّوْقُ، وَالتَّوَجِيهِ، وَالتَّوْفِيْقُ، وَالبَحْثُ، وَالتَّعْلِيْلُ، وَالتَّعْلِيْقُ

وكان القزويني ممن يطلقون على السَّوْقُ: «تجاهل العارف»<sup>28</sup>، ولم يكن السَّكَّاكي قد استساغَه، بل أطلق عليه: «سَوْقِ المَعْلُومِ مَسَاقِ غَيْرِهِ» ثمَّ قال: «لا أَحَبُّ تَسْمِيَتَهُ بالتَّجَاهُلِ؛ لِوُرُودِهِ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى»<sup>29</sup>.

2- وقد أحر الناظم الكلام على فصاحة المتكلم؛ للنظم، فتكلم على فصاحة المفرد، ثم فصاحة الكلام، ثم البليغ، ثم فصاحة المتكلم، بخلاف التلخيص الذي تكلم على الفصاحة في المفرد ثمَّ الكلام ثمَّ المتكلم، وبعدها ولج في الكلام على البلاغة في الكلام والمتكلم<sup>30</sup>.

3- وقد قدَّم الناظم الإشارة إلى معنى صدق الخبر وكذبه على تعريف علم المعاني وحصر أبوابه، بخلاف صاحب التلخيص<sup>31</sup>.

4- وقدم الناظم ذكر المحسنات اللفظية على المعنوية بخلاف صاحب التلخيص، كما سيأتي.

27- التفتازاني، المطول. مرجع سابق، ص 193.

28- القزويني، تلخيص المفتاح. مرجع سابق، ص 107.

29- السكَّاكي، مفتاح العلوم. مرجع سابق، ص 537.

30- القزويني، تلخيص المفتاح. مرجع سابق، ص 17-18.

31- المرجع نفسه، ص 19-20.

5- ومن الملاحظ أنّ ابن الشُّحنة يؤثر أن يتخفف -في نظمه- من القضايا الثانوية التي يثيرها القزويني؛ ككلامه على أحد الأسباب المخلّة بفصاحة الكلمة وهو الكراهة في السمع<sup>32</sup>، وكلامه على أحد الأسباب المخلّة بفصاحة الكلام وهو كثرة التكرار وتتابع الإضافات<sup>33</sup> وتعريف المسند إليه باللام<sup>34</sup>، وكالتذنيب النحوي الذي جعله في نهاية الفصل والوصل<sup>35</sup>، وكالخاتمة التي بها أنهى الكلام على التشبيه<sup>36</sup>، وكلامه على إطباق البلغاء على تفضيل الكناية على الحقيقة<sup>37</sup>؛ فإنّ الناظم لم يأت على ذكرها أو الإشارة إليها.

6- وابن الشُّحنة -وإن كان ينظم مطالب التلخيص- لم يعتمد على التلخيص والإيضاح فحسب، بل اعتمد أيضًا على شرحي السعد التفتازاني، وغيره؛ بأمانة:

أ. أنّه ساق أحد تفرّدات السعد؛ إذ قال: (نعم وللذم) في البيت السابع والعشرين:  
وَيِإِضَافَةٍ؛ فَلَاخْتِصَارٍ نَعَمٌ وَلِلذَّمِّ، أَوْ اخْتِقَارِ

وذلك أنّ السعد كان اجتهد؛ فجعل من نكت تعريف المسند إليه بالإضافة التصريح بالذم أو الإهانة؛ نحو: (علماء البلد فعلوا كذا)<sup>38</sup>.

ب. وأيضًا أتى بمصطلحات غير التي اشتهرت عن القزويني؛ كقوله: (كالتسهيم) في البيت الثاني والتسعين:  
وَالْمَعْنَوِيُّ؛ وَهُوَ كَالْتَسْهِيمِ، وَالْجُمُوعِ، وَالْتَفْرِيقِ، وَالْتَقْسِيمِ

فإنّ «التسهيم» -وهو: أن يجعل قبل العجز من الفقرة أو البيت ما يدل على العجز؛ إذا عُرف الرّوي- عبّر عنه القزويني بـ«الإرصاد»<sup>39</sup>، وكذا السعد التفتازاني<sup>40</sup>. وقيل: إنّ الذي سماه تسهيمًا هو علي بن هارون المنجم<sup>41</sup>، ومن الذين عبروا عنه بالتسهيم قبل نظم الأرجوزة: أبو علي الحاتمي (ت388هـ)<sup>42</sup>، وابن رشيق (ت463هـ)<sup>43</sup>، وأسامة ابن منقذ (ت584هـ)<sup>44</sup>، وأشار إلى هذه التسمية ابن سنان الخفاجي (ت466هـ)<sup>45</sup>، فلا نستطيع أن نحدد بدقة من استعار الناظم هذا المصطلح.

ولكن يبقى هناك احتمال هو أنّ الناظم لم يتابع في هذا المصطلح أحد العلماء، بل هو مقتد بصاحب

32- المرجع السابق، ص 16.

33- المرجع نفسه، ص 16.

34- المرجع نفسه، ص 27-28.

35- المرجع نفسه، ص 62-63.

36- المرجع نفسه ص 81.

37- المرجع نفسه، ص 93.

38- التفتازاني، المطول. مرجع سابق، ص 234.

39- القزويني، تلخيص المفتاح. مرجع سابق، ص 96.

40- التفتازاني، المطول. مرجع سابق، ص 647.

41- أبو علي الحاتمي، حلية المحاضرة في صناعة الشعر (بغداد: دار الرشيد، 1979)، مج 1، ص 152. وأحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص 320.

42- الحاتمي، حلية المحاضرة. مرجع سابق، مج 1، ص 152.

43- ابن رشيق القيرواني، العمدة في صناعة الشعر ونقده. (القاهرة: مكتبة الخانجي، 2000)، مج 2، ص 614.

44- المرجع نفسه، ص 187.

45- ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة (القاهرة: دار قباء، 2003)، ص 234.

التلخيص؛ فصاحب التلخيص حين ذكر «الإرصاد»، قال: «ويسميه بعضهم التَّسْهِيم»<sup>46</sup>، فتابعه الناظم، وكذلك فعل الناظم مع مصطلح «مراعاة النظر»؛ فعندما تكلم القزويني على «مراعاة النظر» قال: «ويسمى التناسب والتوفيق»<sup>47</sup>، فسارع الناظم لاستبدال التوفيق بالأشهر وهو مراعاة النظر، فقال في البيت الخامس والتسعين:

وَالسُّوقِ، وَالتَّوَجِّهِ، وَالتَّوْفِيقِ،  
وَالْبَحْثِ، وَالتَّعْلِيلِ، وَالتَّعْلِيْقِ.

## 10- عرضه المادة البلاغية

والناظم إذ يعرض مادته البلاغية التعليمية؛ يذكر اسم اللون البلاغي من غير ما تعريف لماهيته، أو مثال عليه، كذا في الأرجوزة كلها، على أن أغلب الأراجيز والمتون التعليمية في سائر الفنون تجعل القاعدة مشفوعة بمثال موضح؛ فمثلاً: حين تكلم على البديع المعنوي أتى على تأكيد المدح بما يشبه الذم، وعكسه، بكلمة واحدة؛ فقال في البيت الثالث والتسعين:

وَالْقَوْلِ بِالْمُوجِبِ، وَالتَّجْرِيدِ وَالْجِدِّ، وَالطَّبَاقِ، وَالتَّكْيِيدِ

فاكتفى للإشارة إلى هذين اللونين البديعيين بكلمة: «التأكيد»

اللهم إلا ما جاء في مثل قوله في البيت الرابع والستين:

وَالْأَمْرُ وَهُوَ طَلَبُ اسْتِعْلَاءِ  
وَقَدْ لَأَنْوَاعٍ يَكُونُ جَاءِ

على حين نجد أن الشيوطي (ت911هـ) في منظومته المشتهرة، المسماة: «عقود الجمان» حين أتى على هذين اللونين لم يكتف بإشارة عجل، وإنما طفق يوضح ويعرف المصطلح، ويبيّن طريقه؛ بقوله:

ومنه تأكيدك للمدح بما	يشبه ذمّاً، وثلاثاً أقسماً
والأفضل استثناءً وصفٍ فضلٍ	من وصفٍ ذمٍّ قد نفى من قبلٍ
مقدراً دخوله فيه كـ(لا)	عيب له إلا ارتقاه للعلا
ومنه الاستثناء قبل وصفٍ	مدح يلي وصفاً له لا ينفي
ومنه أن يؤلّ به معرفاً	عامله للذمّ معنى قد وقى
وما به استثنى يحوي الفضلا	نحو: {وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا إِلَّا} <sup>48</sup>
ثمّة الاستدراك في ذا الباب	كمثل الاستثناء باقتراب
وعكسه ضربان: أن يُستثنى	من نفى وصف المدح ذمّ يعنى

46- القزويني، تلخيص المفتاح. مرجع سابق، ص 96.

47- المرجع نفسه، ص 95-96.

48- الأعراف: 126.



إِنْ دَخَلْتُ؛ كَمِثْلِ: (مَا فِيهِ هَدَى)      إِلَّا عَمَّى عَنِ الطَّرِيقِ الْمُقْتَدَى)  
 وَإِنْ يَجِيءُ تَلَوًا وَصَفٍ ذَمًّا      كـ: (جَاهِلٌ، لَكِنَّهُ ذُو ظُلْمٍ)<sup>49</sup>  
 وَزَيْدٌ بَعْدَ الدَّمِّ وَصَفٌ يُؤْهِمُ      زَوَالَهُ ثُمَّ لَدَمٌ يُفْهِمُ<sup>50</sup>

#### 11- اختيارات الناظم في فن البديع

قدّم الناظم ذكر المحسنات اللفظية على المعنوية بخلاف صاحب التلخيص<sup>51</sup>، واختار بما ذكره التلخيص خمسة ألوان؛ هي:

- 1- التّجنيس.
- 2- رد العجز على الصّدر.
- 3- السّجع.
- 4- القلب.
- 5- التّشريع.

وأغفل اثنين؛ هما: (الموازنة، ولزوم ما لا يلزم).

أمّا في المحسنات المعنوية التي أّخرها، وكان ذكر منها التلخيص واحدًا وثلاثين نوعًا؛ فقد اختار الناظم منها واحدًا وعشرين؛ وهي:

- 1- التّسهيّم.
- 2- الجّمع.
- 3- التّفريق.
- 4- التّقسيم.
- 5- القول بالموجّب.
- 6- التّجريد.
- 7- الجّد.
- 8- الطّباق.
- 9- التّأكيد<sup>52</sup>.
- 10- العكس.
- 11- الرجوع.
- 12- الإيهام.
- 13- اللّفّ والنّشر.
- 14- الاسّخدام.
- 15- السّوق.
- 16- التّوجيه.
- 17- التّوفيق.
- 18- البحت.
- 19- التعليل.
- 20- التعليل.

وأغفل مما ذكره صاحب التلخيص - وإن لم يكن أصلًا قد ألزم نفسه بنظم تلخيصه - عشرة أنواع<sup>53</sup>؛ هي:

- 1- الجّمع مع التّفريق والتّقسيم.
- 2- الجّمع مع التّفريق.
- 3- الجّمع مع التّقسيم.

49- في الشّطر الأوّل كسر للوزن، وكذا البيت في: جلال الدين السيوطي، شرح عقود الجّمان في علم المعاني والبيان (دمشق: دار الفكر)، ص 125.

50- المرجع نفسه، ص 125.

51- واعتذر له العمري بأنّه قدّم اللفظي؛ لطول الكلام على المعنوي.

52- أي: تأكيد المدح بما يُشبهه الذمّ، وعكسه.

53- على اعتبار أنّه قصد بالتعليل التّفريع.

وقد يُعتذر عنه في عدم ذكر هذه الثلاثة -مع طلبه للاختصار- بإمكانية استنباطها من كلامه على الجمع، والتفريق، والتقسيم.

- 4- المقابلة.
- 5- المشاكلة.
- 6- المزوجة.
- 7- المبالغة.
- 8- الاستتباع.
- 9- الاطراد.
- 10- الإدماج.

ولم أتبين لإغفالها سبباً سوى طلب الاختصار؛ ولا سيما أنه ألزم نفسه منذ البداية بأن تكون أرجوزته على مئة بيت.

## 12- مصطلحٌ بديعي جديد في منظومة ابن الشحنة

على أنّ في أرجوزة ابن الشحنة مصطلحاً بديعاً، لم يسبق -فيما أعلم- إليه، وهو: (البحث)؛ الوارد في البيت الخامس والتسعين:

وَالسُّوقِ، وَالتَّوَجُّهِ، وَالتَّوْفِيقِ، وَالبَحْثِ، وَالتَّعْلِيلِ، وَالتَّعْلِيْقِ

مع أنّ القزويني لم يستعمله في كتابه<sup>54</sup>، وكذا السعد التفتازاني في شرحه<sup>55</sup>!

وقد اختلفت آراء الشراح في هذا المصطلح على هذا النحو:

1- «درر الفرائد المستحسنة في شرح منظومة ابن الشحنة»، فسره العمريّ بالمذهب الكلامي. وعلّق محقق الكتاب بالقول: «يُطلَقُ على هذا الفنّ مصطلحاتٌ عدّة؛ أشهرها: المذهب الكلامي كما في التلخيص، أو الاحتجاج كما في مقدّمة تفسير ابن التّيب، أو إجمام الحُصم بالحجّة كما في البرهان في علوم القرآن. ولعلّ الناظم اضطرّ -بسبب الوزن والاختصار- إلى تسمية هذا الفنّ بالبحث، وما وجدتُ مَنْ سمّاه هكذا من قبل. ولا شكّ أنّ العلاقة بين تسمية الناظم وبين حقيقة هذا الفنّ ظاهرة؛ لأنّ هذا الفنّ يقوم على إيراد حُجّة على طريق أهل البحث والكلام، وهناك علمٌ اسمه علم البحث والمناظرة، وهو جزء من علم المنطق، والمذهب الكلامي أصلاً يقوم على سوق الكلام بحجّة على طريقة أهل المناظرة والبحث والمنطق»<sup>56</sup>.

2- «تور الأفتان على مئة المعاني والبيان»، للشيخ الشنقيطي، يقول فيه تعليقاً على هذا المصطلح: «ومن أنواع البديع المعنويّ (البحثُ والتعليل والتعليق)، أمّا (البحثُ) فلم أهد إلى تسميته بهذا الاسم -فيما عندي من مراجع هذا الفنّ- ولعلّ ذلك؛ لكثرة ما يشوّش عليّ من المهام، ومطالبة الإخوان لي بتعجيل الانتهاء من هذا الشرح...، وقد حملته -أي: (البحث)- على أنّ المراد به هو

54- القزويني، تلخيص المفتاح. مرجع سابق، ص 103، والقزويني أيضاً، الإيضاح في علوم البلاغة. مرجع سابق، 161/2.

55- التفتازاني، المطول. مرجع سابق، ص 667-668، والتفتازاني أيضاً. المختصر مرجع سابق، ص 220.

56- ابن عبد الحق العمري، دُرر الفرائد المستحسنة في شرح منظومة ابن الشحنة في علوم المعاني والبيان والبديع. (بيروت: دار ابن حزم، 2018)، ص 444، حاشية رقم 4.

النوع المسمّى بـ(مذهب الكلام)، وهو إيراد...»<sup>57</sup>.

3- «إنجاح المطالب في الفوز بالمآرب»، قال الميرزا: «ومنها: (البحث) والأظهر أن مراده به استيفاء أقسام الشّيء الذي يُطلق عليه (التقسيم)؛ كقوله تعالى: {لله مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاءً وَيَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ} [الشورى:49] فإنّ الإنسان إمّا أن لا يكون له ولد، أو يكون له ولد ذكراً، أو أنثى، أو ذكر وأنثى، وقد استوفى في الآية جميع الأقسام»<sup>58</sup>.

### 13- ضرورة النظم

بدا واضحاً أنّ الناظم قد اضطرّ للوزن في غير ما موضع، من ذلك أنه:

أ- قد يتلاعب بالمصطلحات؛ لتلائم النظم:

- كاستبداله «غباوة السامع» بـ «ذي فهم بطيء» في البيت الخامس والعشرين:  
وَيَأْتِي سَارَةً؛ لِذِي فَهْمٍ بَطِيٍّ فِي الْقُرْبِ وَالبُعْدِ أَوْ التَّوَسُّطِ

واستبداله «ضعف التأليف» بـ «التأليف السقيم» في البيت السابع:  
مَا كَانَ مِنْ تَنَافُرٍ سَلِيماً وَلَمْ يَكُنْ تَأْلِيفُهُ سَقِيماً

ب - وقد يخلط المعاني لأجل النظم؛ كما فعل في البيت التاسع والعشرين:  
وَصُدِّهِ. وَالْوَصْفُ؛ لِلتَّبَيُّنِ، وَالْمَدْحُ، وَالتَّخْصِيصُ، وَالتَّعْيِينُ

ألا ترى أنه يسوق (التعيين) مع دواعي وصف المسند إليه؟ والحق أنه ليس منها، بل هو شرطٌ لكي يفيد الوصف مدحاً أو ذمّاً؛ كقولنا: (جاء زيدٌ العالم، أو الجاهل) فالوصف ههنا أفاد المدح، والذم؛ لتوفر الشرط، وهو تعيين المسند إليه؛ لئلا يصير الوصف مخصصاً؛ مقللاً الاشتراك ورافعاً الاحتمال<sup>59</sup>. وما أظن شيئاً أحوجه إلى ذا التخليط غير الوزن؟

ج - وقد يُغيّر ترتيب كلمات الحدود دون التغيير في معناها؛ لضرورة النظم؛ كما في تعريفه علم المعاني في البيتين الحادي عشر والثاني عشر:

وَعَرَبِيٌّ اللَّفْظِ ذُو أَحْوَالٍ يَأْتِي بِهَا مُطَابِقاً لِلْحَالِ  
عَرَفَاتُهَا عِلْمٌ هُوَ الْمَعَانِي مُنْحَصِرُ الْأَبْوَابِ فِي ثَمَانِ

أمّا تعريف علم المعاني في التلخيص فهو: «عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ الَّتِي بِهَا يُطَابِقُ مُقْتَضَى الْحَالِ»<sup>60</sup>.

57- الشنقيطي، نُورُ الْأَفْئَانِ. مرجع سابق، ص 161.

58- الميرزا محمد القمّي. إنجاح المطالب في الفوز بالمآرب (مخطوط)، مكتبة السيد المرعشي برقم 1587، ومكتبة الإمام الرضا برقم 3985، 4035. ص 202-203.

59- القزويني، تلخيص المفتاح. مرجع سابق، ص 30، والقزويني، الإيضاح في علوم البلاغة. مرجع سابق، ص 239.

60- القزويني، تلخيص المفتاح. مرجع سابق، ص 19.

#### 14- استعمالات اتفقت للناظم ظاهرها مخالفت للقياس

لعل قارئاً لهذه الأرجوزة يقع له أن ابن الشحنة قد اضطر -لأجل النظم- إلى مخالفة قواعد النحو المشهورة؛ وله على ذلك أمثلة:

- في البيت الثاني عشر:

عَرَفَاتُهَا عِلْمٌ هُوَ الْمَعَانِي مُنْخَصِرُ الْأَبْوَابِ فِي تَمَانٍ

قد يقول: والوجه أن يقول: «ثمانية»؛ لأنَّ المعدود كلمة (باب)، ومعلوم أنَّ الأعداد (من 3 حتى 10) تخالف المعدود تذكيراً وتأنيساً.

وقد يعتذر آخر للناظم: بأنَّ استعماله له نظائر تُعاضده في القرآن الكريم؛ منها قوله تعالى: {مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ مِّثْلَهَا} [الأنعام:160]، وفي شعر الاحتجاج؛ من قول عمر بن أبي ربيعة: فكَانَ مَجْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتْقِي ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانٍ وَمُعْصِرُ

فالإجابة: نظائره كثيرة، وأما الآية الكريمة فالتقدير: (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ حَسَنَاتٍ مِثْلَهَا). وأما بيت عمر، فقد أُنث فيه (شخص) على المعنى؛ لأنَّه أراد النساء، وأبان ذلك بقوله: (كاعبان ومُعَصِر)<sup>61</sup>.

وثمة شواهد أخرى توردها كتب النحو على ذلك، ليس فيها -فيما رأيت- وجهٌ لقول الناظم، إلا أن يقال: ذكَّرها لما لمح في جمع التكسير المجازي من تأنيث؛ حملاً على المعنى، والله تعالى أعلم.

- وفي قوله في البيت الحادي والعشرين:

وَإِنْ بِإِضْمَارٍ يَكُنْ مُعَرَّفَا فَلِلْمَقَامَاتِ الثَّلَاثِ فَاعْرِفَا

إن قال أحدهم: الوجه: (فوللمقامات الثلاثة) بآية قوله تعالى: {يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ} [الزمر:6] فقاعدة العدد مقدمة على قاعدة النعت في مثل هذا التركيب.

قلنا: إلا أن يكون الناظم حمل (المقامات) المذكورة، ومفردها (مقام) على التأنيث؛ لشدة شبهها بجمع المؤنث السالم؛ فكلاهما منته بألف وتاء زائدتين.

فإن قيل أيضاً: ما وجه اتصال الفاء بقوله: «فوللمقامات الثلاث» علماً أنَّ الفاء الرابطة لجواب

61- تُنظر المسألة في: أبو بشر سيويه، الكتاب (بيروت: دار الجيل)، 565/3. وأبو العباس المبرد، الْمُفْتَضَّب (بيروت: عالم الكتب)، 148/2. وأبو القاسم الزجاجي، أمالي الزجاجي (القاهرة: مطبعة المدني، 1963)، ص 118. وأبو الفتح بن جني، الخصائص (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1999)، 419/2. وهبة الله بن الشجري، أمالي ابن الشجري (القاهرة: مكتبة الخانجي، 2006)، 2012/3. وأبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (سورية: جامعة البعث، 1989)، 769/2. وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998)، 755/2. والسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (دمشق: دار القلم، 1986)، 236/5. وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (بيروت: دار الفكر)، 252/4.

الشرط هي في قوله: (فاعرفا)، وهي -قطعاً- ليست مستأنفة؛ إذ كيف يستأنف ولما يأت جواب الشرط؟

قلنا: لاستعمال الناظم أشباه في شواهد العربية، منها قول النمر بن توكب: [الكامل]  
..... وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي

ونقل صاحب الخزانة<sup>62</sup> عن أبي علي قوله في المسائل القصيرية: «الفاء الأولى زائدة، والثانية فاء الجزاء، أو اجعل الزائدة أيهما شئت»<sup>63</sup>.

وإن قيل أيضًا: من أين جاءت الألف في نهاية فعل الأمر (فاعرفا) وهو مبني على السكون؟  
قلنا: هذه له نظائر؛ منها قول الأعشى: [الطويل]

..... وَلَا تَعْبُدِ الْأَوْثَانَ وَاللَّهِ فَاعْبُدَا<sup>64</sup>

وتخرجها: أن نون التوكيد الخفيفة لحقت فعل الأمر، فصار (فاعبدن)، ثم لما وقعت -في الوقف- بعد فتحة، أعطيت حكم التنوين، وقلبت ألفًا؛ كقوله تعالى: {كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لَسَفَعًا بِالنَّاصِيَةِ} [العلق:15] و{وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا أَمْرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ} [يوسف:32].<sup>65</sup>  
- وفي البيت الثاني:

مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَامًا، وَبَعْدُ قَدْ أَحْبَبْتُ أَنِّي أَنْظِمًا

إن قيل: لا ناصب يقتضي وجود ألف الإطلاق في (أنظمًا).

قلنا: (أن أنظمًا) في أكثر النسخ، واتفق في بعض النسخ الخطية للأرجوزة<sup>66</sup>: (أني أنظمًا)، ولست أعرف لها وجهًا، إلا على إضمار (أن)، وإن كان إضمارها في مثل هذا المقام شاذًا لا يقاس، وقد يكون هذا من جهالة ناسخ، والله أعلم.

- وكذا في البيت الثامن:

وَهُوَ مِنَ التَّعْقِيدِ أَيضًا خَالِي وَإِنْ يَكُنْ مُطَابِقًا لِلْحَالِ

إن قيل: ألا ترى أن الوزن ألجأه إلى الضرورة حين أثبت ياء الاسم المنقوص المرفوع (خال)؟

قلنا: الوقف على المنقوص المنون في حالتي الرفع والجر فيه مذهبان: إسقاط الياء (خال)، وإثباتها (خالي).

واختلف النحويون في الأجود منهما؛ فذهب سيبويه إلى أن حذف الياء أجود؛ إجراءً للوقف على

62- عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1997)، مج 1، ص 314.

63- تُنظَرُ المسألة في: أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (دمشق: دار الفكر، 1995)، مج 1، ص 422. وابن هشام الأنصاري، مُغْنِي اللبیب عن كُتُب الأعراب (طهران: مؤسسة الصادق، 1958)، مج 1، ص 220.

64- أبو بصير الأعشى، ديوان الأعشى (لندن: مطبعة أدلف هُلزوسن، 1927)، ص 17.

65- تُنظَرُ المسألة في: أبو بشر سيبويه، الكتاب (بيروت: دار الجليل، بلا تاريخ)، 510/3. وأبو الفتح بن جني، سر صناعة الإعراب (بيروت: دار الكتب العلمية، 2007)، 678/2، وأبو الفتح بن جني أيضًا، اللّمع في العربية (بيروت: عالم الكتب، 1985)، ص 260.

وجار الله الزخشي، المفصل في صنعة الإعراب (بيروت: مكتبة الهلال، 1993)، 657/2. وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (بيروت: دار الفكر)، 113/4، ومُغْنِي اللبیب عن كُتُب الأعراب (طهران: مؤسسة الصادق، 1958).

66- عدتها أربع نسخ.

الوصل؛ لأنّ الوصل هو الأصل.

وذهب يونس إلى أنّ إثبات الياء أجود؛ لأنّ الياء إنما حُذفت لأجل التنوين، ولا تنوين في الوقف؛ فوجب رد الياء، وإثبات الياء أجود الوجهين؛ لزوال المانع<sup>67</sup>.

- وكذا في البيت الرابع والستين:

وَالْأَمْرُ وَهُوَ طَلَبُ اسْتِعْلَاءٍ      وَقَدْ لِأَنْوَاعٍ يَكُونُ جَاءِ

إن قيل: قد أثبت الناظم خبر كان «جائياً» بالرفع «جائي»؛ للوزن.

قلنا: مثله قول المجنون: [الطويل]

فَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَامَةِ دَارُهُ      وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

فإجراء المنقوص النكرة في حالة النصب مجراه في حالتي الرفع والجر هو -كما نُقِلَ عن المبرّد- من أحسن الضرورات<sup>68</sup>.

#### ملاحظة عامة

1- ابن الشّحنة في هذه الأرجوزة القصيرة التي جمعت علوم البلاغة الثلاثة: المعاني، والبيان، والبدیع، في وجازة بالغة = بدا محافظاً على سلاسة اللفظ، من دون كبير تعقيد أو إغلاق، بينما لا تخلو الأراجيز العلمية من ذلك عادة.

2- وعلى الرغم من بعض الغموض الذي قد يُفْضِي إليه النظم الموجز فقد لاقت أرجوزة ابن الشّحنة قبولاً واسعاً في عصرها وفي العصور اللاحقة -كما سترى في الكلام على الحركة التّأليفيّة الدّائرة حولها- ولكن ذلك لا يعني بقاءها بمنأى عن النقد؛ فقد أورد شرّاحها بعض الملحوظات، مستدركين بها على الناظم.

3- عبر الناظم عن فن البلاغة المشتمل على علوم ثلاثة؛ بـ «علمي البيان والمعاني»؛ دون ذكر للبدیع في قوله:

فِي عِلْمِي الْبَيَانِ وَالْمَعَانِي      أَرْجُوزَةً لَطِيفَةً الْمَعَانِي

وأرد ذلك -وقد سبقني إليه الشّارح العمري- إلى أنه يشايح في ذلك الفريق الثاني ممن ذكرهم القزويني بقوله: «وكثيرٌ منهم يُسمّي الجميعَ علمَ البيان<sup>69</sup>، وبعضهم يسمي الأول علم المعاني، والثاني والثالث علم البيان<sup>70</sup>، والثلاثة علم البدیع<sup>71</sup>». <sup>72</sup>

67- تُنظَرُ المسألة في: أبو بشر سيبويه، الكتاب (بيروت: دار الجليل)، 183/4.

68- تُنظَرُ المسألة في: ابن هشام الأنصاري، مُغْنِي اللَّيْبِ عَنِ كُتُبِ الْأَعْرَابِ (طهران: مؤسسة الصادق، 1958)، 382/1، وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولبّ لبان العرب (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1997)، 484/10.

69- مثل: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز (القاهرة: مكتبة الخانجي، 2004)، ص 5-6. وجماد الله الزخشري، الكشف، بقوله: «هذا يسمّى الالتفات في علم البيان» 1/118، وأيضاً في كلامه عن الإضمار على شريطة التفسير 3/555. وضياء الدين بن الأثير، السّمَل السائر في أدب الكاتب والشاعر (القاهرة: نهضة مصر للطباعة)، بقوله: «فموضوع علم البيان هو الفصاحة والبلاغة» 1/37. 70- وهو ما يستعمله الزخشري في كشّافه.

71- مثل: ضياء الدين بن الأثير، السّمَل السائر في أدب الكاتب والشاعر (القاهرة: نهضة مصر للطباعة)، 1، ص 51، مج 4، ص 55. وعبد الله بن المعتز، البدیع (بيروت: دار المسيرة، 1982). فالاستعارة والتجنيس من أبواب البدیع، وجعل الالتفات، وحسن التشبيه من محاسن الشعر، وأباح إضافتها إلى البدیع.

72- القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة. مرجع سابق، مج 1، ص 51.

وقد ردّه الشارح الحموي (ت بعد 969هـ) إلى أنّ البديع لا مدخل له في علم البلاغة؛ بقوله: «خص الأرجوزة بعلمي المعاني والبيان - مع مشاركة علم البديع فيها - لكون المقصود بالذات من هذا العلم هو العلمان المذكوران. وعلم البديع كالتممة؛ لكونه لا دخل له في البلاغة»<sup>73</sup>.

4- وإنّ هذه الأرجوزة - على وجازتها - لا تخلو من حشو:

- كقوله في البيت الرابع:

أَيَّاتُهَا عَنْ مِئَةِ لَمْ تَزِدْ      فَقُلْتُ غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حَسَدِ

إذ ليس من علوم البلاغة أن يذكر عدّة أبياتها، أو خشيتها الحسد.

فإن قيل: (أبياتها عن مئة لم تزد) هذا تسهيل على الطالب، وتبشير له أنّ النظم قصير، وهذا الكلام مقتضى الحال، ولا حشو حينئذ. و(غير آمن من حسد) هذا افتخار بأنّ من كان على حاله من نظم أبواب البلاغة كلها في مئة بيت فهو حقيق بأن يحسد لأنّه ذو فضل، وهو مقتضى الحال. = قيل: هذا صحيح؛ إلا أنّ هذه المعلومات لا مدخل لها في علوم البلاغة؛ وليته اقتصد في خطبته واستبقى هذا البيت للكلام على علم البيان الذي قصر فيه.

- وقوله في البيت السابع والعشرين:

وَبِإِضَافَةٍ؛ فَلَاخْتِصَارِ،      نَعَمْ وَلِلدَّمِّ، أَوْ احْتِقَارِ

فكلمة (نعم) لا معنى لها في هذا البيت.

- وقوله: (تأمل) في البيت السابع والستين:

قَدْ يَقَعُ الْخَبْرُ لِلتَّفَاوُلِ      وَالْحِرْصِ، أَوْ بَعْكَسِ ذَا تَأْمَلِ

وقوله: (اجتهد أن تعرفه) في البيت التاسع والثمانين:

إِرَادَةَ النَّسْبَةِ، أَوْ نَفْسِ الصِّفَةِ      أَوْ غَيْرِ هَذَيْنِ، اجْتِهَدُ أَنْ تَعْرِفَهُ

وابن الشّحنة لم يكن يسعى للغوص وراء الاختلافات وجمع الآراء أو ترجيحها - كما كان يفعل ابن مالك (ت 672هـ) مثلاً بل كان يختار الأقوال المشهورة، ومن ذلك كلامه على صدق الخبر وكذبه؛ إذ قال في البيت العاشر:

وَالصِّدْقُ أَنْ يُطَابِقَ الْوَاقِعَ مَا      يَقُولُهُ، وَالْكَذِبُ أَنْ ذَا يَعْدَمَا

ومعلوم أنّ في المسألة أقوالاً؛ منها ما ذهب إليه النّظام وتلميذه الجاحظ من أنّ الخبر: «هو مطابقة الكلام لاعتقاد قائله»؛ ومثاله: {إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ} [المنافقون: 1] فقول المنافقين: «نشهد إنّك لرسول الله» - على مطابقته للواقع - مكذب؛ لخلافه معتقدتهم.

73- الحموي، شرح منظومة ابن الشّحنة في البلاغة مرجع سابق، ص 97.

5- وقد سلف أن القزويني هو أول من ألحق القول في السرقات الشعرية بالبديع<sup>74</sup> - وإن كان هذا باباً أصيلاً من أبواب النقد - وعد القول في الاقتباس، والتضمن، والعقد، والحل، والتلميح مما يتصل بالسرقات الشعرية؛ وسمي الخاتمة: «خاتمة في السرقات الشعرية، وما يتصل بها، وغير ذلك»<sup>75</sup>، لكن الناظم ذكر هذه الملحقات مع السرقات، دون الإشارة إلى الفصل بينهما، وكأنه عدها منها.

6- وقد بدأ ابن الشحنة في هذه الأرجوزة - يسعى إلى (اختصار تلخيص المفتاح)، ليسهل حفظه، فأنت أرجوزته غاية في الإيجاز، وفي إيجازها براعة؛ كقوله في البيت التاسع:

فَهُوَ الْبَلِيغُ وَالَّذِي يُؤَلِّفُهُ      وَبِالْفَصِيحِ مَنْ يُعَبِّرُ نَصْفُهُ

فهذا مثلاً جلي للاختصار الموفق، ولكن الإفراط في الإيجاز قد يؤدي - إلى شيء من الغموض، وهذا لا ينجلي إلا بجهود الشراح.

### خاتمة في مكانة منظومة ابن الشحنة من تاريخ التأليف البلاغي

- 1- هي أقدم منظومة بلاغية - فيما وقف عليه البحث - فكانت هي الرائدة التي أسست هذه الحلقة من تاريخ الدرس البلاغي العربي.
- 2- جمعت علوم البلاغة الثلاثة - وجاءت كالنظم لتلخيص المفتاح - فكفت طلاب العلوم العربية والشرعية أساسيات هذا الفن.
- 3- ارتبطت مادتها وكذا منهجها وترتيبها بكتاب «تلخيص المفتاح»، وهو عمدة البلاغيين المتأخرين، وعليه مدار تأليفهم.
- 4- تتميز بوجازتها وسهولة نظمها مع كثرة المعلومات التي حوتها، فبعض منظومات التلخيص وصلت إلى ألفين وخمسمائة بيت؛ كنظم زين الدين أبي العزّ الحلبّي<sup>76</sup>، ومنها ما بلغ الألف؛ كـ «عقود الجمان» للسيوطي.
- 5- كانت هذه المنظومة يوماً تغري بتعلم البلاغة العربية على المذهب المدرسي؛ إذ أوجزت علوم البلاغة بسلاسة وسهولة، في (مئة بيت) من غير إخلال بالمعنى؛ مما شجع طلبة العلم على حفظها، ومن ثمّ دراسة أحد شروحيها، فكانوا بذلك يلمّون بفن البلاغة (التقليدية).
- 6- احتفى بها العلماء، فاشتهرت وتكاثرت شروحيها؛ وقد وقفت على قريب من ثلاثين شرحاً لها، في أمصار شتى، وأزمان متباعدة؛ أما منظومات التلخيص الأخرى فلم يبلغ الاهتمام بها هذا المبلغ، بل ثمة منظومات للتلخيص لم تشرح أصلاً<sup>77</sup>.
- 7- فضل هذه المنظومة في علم البلاغة لم يكن في زيادة مفرداته العلمية، بل في إثراء طرائق التدريس في هذا العلم، وإغناء حركة التصنيف التي نهضت عليها.

74- أحمد مطلوب، القزويني وشروح التلخيص. مرجع سابق، ص 484.

75- القزويني، تلخيص المفتاح مرجع سابق، ص 116، والقزويني أيضاً، الإيضاح في علوم البلاغة مرجع سابق، مج 6، ص 119.

76- أحمد مطلوب، القزويني وشروح التلخيص. مرجع سابق، ص 180.

77- يُنظر: المرجع نفسه، ص 180-181.



## المراجع

- ابن الأثير، ضياء الدين. السَّمَل السائر في أدب الكاتب والشاعر. القاهرة: نهضة مصر للطباعة.
- ابن الشجري، هبة الله. أمالي ابن الشجري. القاهرة: مكتبة الخانجي، 2006.
- ابن المعتز، عبد الله. البديع. بيروت: دار المسيرة، 1982.
- ابن جنّي، أبو الفتح. الخصائص. القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1999.
- ابن جنّي، أبو الفتح. اللُّمَع في العربية. بيروت: عالم الكتب، 1985.
- ابن جنّي، أبو الفتح. سر صناعة الإعراب. بيروت: دار الكتب العلمية، 2007.
- ابن مالك، بدر الدين. المصباح في المعاني والبيان والبديع. بيروت: دار الكتب العلمية، 2001.
- ابن منقذ، أسامة. البديع في نقد الشعر. بيروت: دار الكتب العلمية، 1987.
- الأعشى، أبو بصير. ديوان الأعشى. لندن: مطبعة أدلف هُلز هوسن، 1927.
- الأنباري، أبو البركات. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. سورية: جامعة البعث، 1989.
- الأندلسي، أبو حيان. ارتشاف الضَّرْب من لسان العرب. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998.
- الأنصاري، ابن هشام. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. بيروت: دار الفكر.
- الأنصاري، ابن هشام. مُغني اللبيب عن كُتُب الأعراب. طهران: مؤسسة الصادق، 1958.
- البغدادي، عبد القادر. خزانة الأدب ولُبُّ لُباب لسان العرب. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1997.
- التفتازاني، سعد الدين. المختصر. إستانبول: دار الطباعة العامرة بنظارة محمد لبيب، 1297 هـ.
- التفتازاني، سعد الدين. المطوّل. بيروت: دار الكتب العلمية، 2007.
- الجاحظ، أبو عمرو. البيان والتبيين. القاهرة: مكتبة الخانجي، 2003.
- الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز. القاهرة: مكتبة الخانجي، 2004.
- الحاتمي، أبو علي. حلية المحاضرة في صناعة الشعر. بغداد: دار الرشيد، 1979.
- الحبشي، عبد الله. جامع الشروح والحواشي. أبو ظبي: المجمع الثقافي، 2004.
- الحسيني، السيد محمد رضا. «الأرجوزة اللطيفة في علم البلاغة»، مجلة تراثنا، ج 4، ع 4 (ربيع 1406هـ).
- الحسيني، السيد محمد رضا. «تحقيق النصوص بين صعوبة المهمة وخطورة الهفوات»، مجلة تراثنا، ج 9، ع 4 (شوّال 1407هـ).
- الحلبي، السمين. الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون. دمشق: دار القلم، 1986.
- الحلواني، محمد خير. أصول النحو العربي. اللاذقية: جامعة تشرين، 1979.
- الحموي، مُحِب الدين. شرح منظومة ابن الشَّحنة في البلاغة.
- الخطيب القزويني، عبد الرحمن. الإيضاح في علوم البلاغة. بيروت: دار الجليل.
- الخطيب القزويني، عبد الرحمن. تلخيص المفتاح. بيروت: دار الكتب العلمية، 2007.
- الخفاجي، ابن سنان. سرُّ الفصاحة. القاهرة: دار قباء، 2003.

- الرازي، فخر الدين. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز. بيروت: دار صادر، 2004.
- الزجّاجي، أبو القاسم. أمالي الزجّاجي. القاهرة: مطبعة المدني، 1963.
- الزمخشري، جار الله. الكشاف.
- الزمخشري، جار الله. المفصل في صنعة الإعراب. بيروت: مكتبة الهلال، 1993.
- السُّبكي، بهاء الدين. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح. بيروت: دار الكتب العلمية، 2001.
- السكّاكي، أبو يعقوب. مفتاح العلوم. بيروت، دار الكتب العلمية، 2000.
- سيويه، أبو بشر. الكتاب. بيروت: دار الجيل.
- السيوطي، جلال الدين. شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان. دمشق: دار الفكر.
- الشنقيطي، محمد المحفوظ. نَوْرُ الأَفْنانِ على مئة المعاني والبيان. الدوحة: دار الكتب القطرية، 1995.
- العُكْبَرِي، أبو البقاء. اللُّباب في علل البناء والإعراب. دمشق: دار الفكر، 1995.
- العمري، ابن عبد الحق. دُرر الفرائد المستحسنة في شرح منظومة ابن الشُّحنة في علوم المعاني والبيان والبديع. بيروت: دار ابن حزم، 2018.
- الفارسي، أبو علي. المسائل الحليّات. دمشق: دار القلم، 1987.
- قاسم، محمد عبد الله. الأصول الصرفية والنحوية في الحجة لأبي علي الفارسي. دمشق: دار البشائر، 2008.
- القمّي، الميرزا محمد. إنجاح المطالب في الفوز بالمآرب (مخطوط)، مكتبة السيد المرعشي برقم 1587، ومكتبة الإمام الرضا برقم 3985، 4035.
- القيرواني، ابن رشيّق. العمدة في صناعة الشعر ونقده. القاهرة: مكتبة الخانجي، 2000.
- المبرّد، أبو العباس. المُقتَضَب. بيروت: عالم الكتب.
- مطلوب، أحمد. البلاغة عند السكّاكي. بغداد: مكتبة النهضة، 1964.
- مطلوب، أحمد. القزويني وشروح التلخيص.
- مطلوب، أحمد. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها.